

لم يسألها النبي صلى الله عليه وسلم على حرمة إراقة دمه ولو كان شرطا لها أو لبينه لهلوا  
 اجتماع المملوك مع الكراهة ومنها أي إجماع المرأة والمملوك أما المرأة فلان إجماعها  
 ناخص لا يعم الاستوفى من الحج لأنه ليس عليها ردية العوان ولا سعى في بطن  
 الوادى في السعي ولا رفع صوت بالتلبس ولا كشف رأس في حالة الاحرام ولا حلف  
 أي غير ذلك من الأفعال التي تجازت للرجال وإنما العبد فلا لأنه ليس من أهله إذا ألحق  
 عن نفسه فيكون إداره عن غيره كذلك في البدع وتوهم ولو كان إجماعا باذن أي  
 من الزوج والمولى وأصلها قبله ويكره أي تنزهها كما استظهره العلامة ابن نجيم  
 الحج على حمار أي مطلقا سواء كان الحج عن الغير أو لنفسه وعلمه بعضهم بأنه يهتق  
 عند رتبة الشيطان كما ورد ذلك فكان الأولي عدم ركوبه حال التلبس بهذه العبادة  
 التي هي وظيفة العبد بل البعد عما يلاسن الشيطان والجملة أفضل أي مطلقا أفضل  
 حتى من الجملة والبغالة رتبها المولى بقدر السنه ولأنه أقوى في تحمل المشقة وعلمه في  
 السراج الوهاج بأن النفقة خير كونه أكثر وما كان أكثر فهو أفضل والأفضل  
 إجماع الحر العالم بالمشرك أي والعالم بعلمه في تلك المسألة حتى حسنت الكرماني  
 والأفضل أن يكون الحج عن الغير قد خرج مرة ويكون عالما بطريق الحج وأفعاله  
 وأن يكون حرا عاقلا بالغارفي موضع آخر منه الأفضل أن يكون رجلا حرا  
 لبيبا وزادا نسري في نسكه وأن يخرج ذاهبا وعابدا ولو أوج أي رجل  
 رجلا ينجح أي بان يخرج عنه ثم يقيم بمكة جازلان فرض الحج صار مؤدي بالنزول  
 من أفعاله والأفضل أن يخرج ويحج إليه أي بلد أسرته ليكون إداره على طبق  
 آدابه ولأن الحاصل للأمر ثواب النفقة فمهما كانت النفقة أكثر كانت  
 الثواب إرضاء لو أسره أن يخرج أي عن الميت هذه السنة أي وأعطاه الدرهم  
 فلم يخرج أي تلك السنة ويخرج من علم قابله جازلي عن الميت ولا يضمن  
 النفقة لأن ذكرا السنه للاستحجال لا لتقيد الأمر كما صرح به في منية الناسك وفي الأثر  
 وفي التوازيك يضمن في قوله زفر في ثياب من قول أبي يوسف يجوز والله أعلم هذا  
 فصل فمن أي في بيانه من يجب عليه الوصية بالحج أي ما يخرج عنه  
 بعد موته من ماله كإسباني وبيان حكم الإيصاء به أي الحج أعلم أن سن عليه

الحج إذا مات قبل إدايته لا يتلوها إن ماتت من غير وصية وأما إن ماتت  
 عن وصية فالصاحب المبراع فإنه مات من غير وصية ثم لا خلاف  
 أنا على قوله من يتولى بالوجوب على الغير فلا يشكركذا على قوله من يتولى  
 بالوجوب على الغير لأن الوجوب تنبيه عليه في آخر العرف في قوله يتولى  
 الحج وحرم عليه أن يترخص فيه عليه أن يفعل إن كان قادرا وإن كان  
 عاجزا عن الفعل بنفسه عجزا متعذرا لا يمكنه الإذعان من ماله بأنما به غيره  
 مناب نفسه بالوصية فيجب عليه أن يوصي به وإن لم يوص به حتى مات  
 ثم يتقوى به الفرض عن نفسه مع إمكانه الأدلة في الجملة خيا ثم لا  
 يقطع عنه في حق أحكام الدنيا عندنا حتى لا يلزم الوارث الحج من تركته  
 لأن عبادة والعبادة تعطل بموت من عليه سواء كانت بيمينه أو ما لم  
 في حق أحكام الدنيا عندنا عندنا فالحق لا تقطع ويؤخذ من تركته  
 ضرورة ما يخرج به ويصير ذلك من جميع الماله وهو على الاختلاف في الزكاة  
 والصوم والبشر والنذر والكفارات ونحو ذلك وهو قد ورد في كتب  
 الفقهاء في حاجة الزكاة ثم عندنا إذا مات بعد فرض الحج ولم يوص به  
 فخرج عن الميت من غير وصية أو تبرع الوارث بذلك الحج عن أبيه أو أوجه  
 عن حجة الاسلام من غير وصية أو وصى به الميت قال أبو حنيفة رضي الله عنه  
 يخرج به ذلك إن شاء الله تعالى وفي المحيط يقطع عن الميت حجة الاسلام إن شاء  
 الله تعالى وقال الكرماني والسراج فلو حج عنه ورثه أو جنبى بجزم به رتبة طهنة  
 حجة الاسلام إن شاء الله تعالى لأنه أصل المأجور وهو لا يختص بأحد من قربيه  
 أو يعيد ثم الأصل في جوار الحج عن الميت حديثه بزيه قال بينا أنا جالس  
 عند رسول الله صلى الله عليه وسلم إذ أتته امرأة فقالت قد رقت علي أمي بخير  
 وإنما ماتت فقال وجب أجره وردها عليك أي الميراث قالت يا رسول الله  
 إن كان عليها صوم شهر فصوم عنها ثلثا صومها عنها فالت أي الميراث  
 أفاد حج عنها قال صلى عنها رواه مسلم كل من وجد في حقه شرطا أو وصية  
 ولم يخرج أي بنفسه فعليه الإيصاء به سواء قدر على شرائط الإدام لا أي لم يقدر

الحج على حمار أي مطلقا سواء كان الحج عن الغير أو لنفسه وعلمه بعضهم بأنه يهتق عند رتبة الشيطان كما ورد ذلك فكان الأولي عدم ركوبه حال التلبس بهذه العبادة التي هي وظيفة العبد بل البعد عما يلاسن الشيطان والجملة أفضل أي مطلقا أفضل حتى من الجملة والبغالة رتبها المولى بقدر السنه ولأنه أقوى في تحمل المشقة وعلمه في السراج الوهاج بأن النفقة خير كونه أكثر وما كان أكثر فهو أفضل والأفضل إجماع الحر العالم بالمشرك أي والعالم بعلمه في تلك المسألة حتى حسنت الكرماني والأفضل أن يكون الحج عن الغير قد خرج مرة ويكون عالما بطريق الحج وأفعاله وأن يكون حرا عاقلا بالغارفي موضع آخر منه الأفضل أن يكون رجلا حرا لبيبا وزادا نسري في نسكه وأن يخرج ذاهبا وعابدا ولو أوج أي رجل رجلا ينجح أي بان يخرج عنه ثم يقيم بمكة جازلان فرض الحج صار مؤدي بالنزول من أفعاله والأفضل أن يخرج ويحج إليه أي بلد أسرته ليكون إداره على طبق آدابه ولأن الحاصل للأمر ثواب النفقة فمهما كانت النفقة أكثر كانت الثواب إرضاء لو أسره أن يخرج أي عن الميت هذه السنة أي وأعطاه الدرهم فلم يخرج أي تلك السنة ويخرج من علم قابله جازلي عن الميت ولا يضمن النفقة لأن ذكرا السنه للاستحجال لا لتقيد الأمر كما صرح به في منية الناسك وفي الأثر وفي التوازيك يضمن في قوله زفر في ثياب من قول أبي يوسف يجوز والله أعلم هذا فصل فمن أي في بيانه من يجب عليه الوصية بالحج أي ما يخرج عنه بعد موته من ماله كإسباني وبيان حكم الإيصاء به أي الحج أعلم أن سن عليه

الحج